الفصل الثامن

الاقتصاد السياسى للتصنيع التابع

استعرضت الفصول السابقة العوامل التى أدت إلى تأسيس بنك مصر وتطوره فى عشرينات القرن العشرين إنتهاءا بالأزمة المالية التى عصفت به فى ١٩٣٩. وولابد من التذكير بأن صعود وتراجع بنك مصر كالقوة المحركة الرئيسية فى التطور الصناعى لمصر إنما هو ظاهرة معقدة تستلزم إلماما بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويحاول هذا الفصل الأخير تسكين تجربة مجموعة شركات مصر داخل إطار نظرى أوسع، وعلى وجه الخصوص فإنه يتساءل حول كيفية الاستفادة من خبرة بنك مصر للتوصل لفهم أفضل لمشكلات التنمية التى واجهتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؟ كذلك، توضح تجربة بنك مصر وشركاته بعض القضايا المفاهيمية والمنهاجية التى صاحبت النقاشات بخصوص النظرات الحالية لغياب التنمية.

وفى معرض بيان أصول وتطور بنك مصر، حاولنا توضيح أن النموذج المبسط للتبعية والذى يركز على أثر قوى السوق العالمية والإمبريالية هو توضيح غير ملائم فى هذا المقام لعجزه عن الأخذ فى الاعتبار الأهمية العرضية للمتغيرات النابعة من داخل المجتمع المصرى. ولذلك كانت نقطة الاختلاف التى سقناها هى أثر اندماج مصر فى السوق العالمية، خصوصا من خلال نمو اقتصاد القطن خلال القرن التاسع عشر. فبينما يمكن الإدعاء بأن التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة خلق نوعا من الاعتمادية على السوق العالمية لبيعه، فقد زرع كذلك بذور التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت فى النهاية لقيام حركة لتأسيس بنك وطنى. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فإن الانتقاد الرئيسى لنظريات التبعية أو التبادل غير المتكافئ هى أنها فى عجزها عن تقديم

تحليل مفصل للمجتمع الواقع تحت تأثير قوى السوق العالمية، فإن هذه النظريات تسقط من تحليلها التفاعل الجدلى بين العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما يسفر عن نشوء المشكلة المفاهيمية التالية: كيف يمكننا فهم عملية التغير الاجتماعى بمجرد اندماج مجتمع فى السوق العالمية؟ وبالتالى، فعوضا عن إظهار مصر وكأنها قد خضعت بصورة حتمية للسوق العالمية ولنمط عالمى معين من تقسيم العمل، فلقد ركزت على دراسة ردود الأفعال التى أثارتها عملية الاندماج هذه على المستوى الداخلى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فقد استوجب التوسع السريع فى زراعة القطن تطوير بنية تحتية مكلفة للنقل والمواصلات، وكانت الدولة هى المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بهذا التطوير. ونظرا لنقص رأس المال والخبرات التقنية، فقد أرغمت الدولة المصرية على الاستعانة بالمصادر الأجنبية لرأس المال وللقدرات البشرية لاستكمال البنية التحتية. وأدت الكيفية التى تمت بها هذه العملية إلى تراكم دين خارجى هائل على مصر، وهو ما مثل الأرضية لاحتلال بريطانيا لمصر فى ١٨٨٢، والتى وثقناها فى الفصل الثانى. كما تمخض إضفاء الصبغة التجارية على الاقتصاد المصرى فى أواخر القرن التاسع عشر ليس فقط عن اعتمادية على السوق العالمية لبيع القطن وإنما أيضا عن إخضاع مصر للسيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية. كما دمرت معظم الصناعات اليدوية والحرفية بسبب طوفان البضائع الأجنبية، وكذا انسحب العديد من التجار المصريين أمام التجار والبنوك أجنبية، وبالتالى بدأ العديد من المصريين فى الشك فى قدراتهم على إدارة مؤسسات اقتصادية.

ويجب تناول صورة التآكل الاجتماعى والركود جنبا إلى جنب مع التطورات الهامة الأخرى. فبينما كان من الصحيح أن العديد من قطاعات المجتمع المصرى تأثرت سلبيا بنمو اقتصاد القطن، فقد تمكنت طبقة كبار ملاك الأراضى من تجميع قدر كبير من رأس المال خلال القرن التاسع عشر وهو ما أتيح فيما بعد للاستثمار فى الصناعة المحلية. كما سبق استعراض كيف أن نمو القطن قد ساعد على تطور طبقة لكبار ملاك الأراضى من المصريين وكذا اندماجها مع النخبة السياسية من الشراكسة والأتراك. ولم يقم العديد من ملاك الأراضى فقط بزيادة مساحة الأراضى المملوكة لهم وكذا ثرواتهم بشكل كبير، وإنما

قاموا كذلك بتحويل محاصيلهم من مجموعة متنوعة من محاصيل الإعاشة إلى محصول القطن فقط. ومع تراكم رأس المال لديهم، أصبح عدد متزايد من ملاك الأراضى المحليين ملاكا لأراضيهم عن بعد مع انتقالهم للإقامة فى القاهرة والإسكندرية والمراكز الحضرية الأخرى. ومع تنامى وعيهم بمصالحهم المشتركة، التى تركزت حول زراعة وتسويق القطن، تكونت الصالونات السياسية. وترقى المركز الاجتماعى لملاك الأراضى المحليين كنتيجة لرأس المال المتراكم والنشاط السياسى المتزايد، وهو ما تزامن مع عدم قدرة الطبقة الحاكمة التركية ـ الشركسية على الاستمرار فى استيراد عبيد من الشراكسة، وأدى ذلك لقيام مصاهرات بين الجماعتين وهو ما نتج عنه سقوط الفوارق العرقية التى كانت تفصل فى السابق بين ملاك الأراضى من المصريين والشراكسة ـ الأتراك. وبهذا برزت طبقة كبار ملاك الأراضى من المصريين فى القرن التاسع عشر ولديها حجم ضخم من رأس المال وبدرجة عالية نسبيا من التناغم الاجتماعى.

كما كانت إحدى نتائج نمو صناعة القطن هى ظهور شريحة من المصريين ذوى القدرات التقنية والذين وظفوا فى مصالح الدولة المختلفة المسئولة عن إنشاء وتشغيل البنية التحتية. وقد وفر ظهور هذه الشريحة لبنك مصر وشركاته قاعدة اجتماعية يمكن أن ينتقى منها المهارات الإدارية. وكان العديد من الأشخاص البارزين فى مجموعة شركات مصر مثل طلعت حرب وعبد الرحمن حمادة وغيرهما ممن انتموا لهذه الشريحة.

وبينما أثر انتشار رأس المال الأجنبى فى ربوع مصر على طبقة التجار المحليين، فقد خلق شراكة بين رأس المال الأجنبى وقطاعات معينة من طبقة ملاك الأراضى من المحليين. ومع ارتفاع أسعار وأجور الأراضى الزراعية وارتفاع أسعار القطن، هرع ملاك الأراضى لزيادة مساحات ممتلكاتهم. ونظرا لزيادة الاستقرار فى مناخ الاستثمار فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر، فقد سارعت شركات استصلاح الأراضى والبنوك الأجنبية لتلبية هذا الطلب المتزايد على الأراضى. وعادة ما كان رأس المال الأجنبى يستعين بالأعيان المحليين للتسريع ببيع الأراضى. وقد عمل العديد من أعضاء العائلات المالكة للأراضى والتى دعمت بنك مصر وشركاته فى هذه الوظائف. الأمر الذى دفع البعض للإدعاء بأن رأس المال الأجنبى أدى وظيفة «التنشئة» حيث وفر لعائلات معينة من الأعيان الاحتكاك

بعمل المؤسسات الرأسمالية. والاشتراك مع المؤسسات الأوربية وكان هذا أحد العوامل التى ميزت بين عائلات ملاك الأراضى التى اختارت الاستثمار فى الصناعة الوطنية وتلك التى لم تسلك هذا الطريق.

والأمر الهام حول اندماج مصر فى السوق العالمية هو أن رأس المال الأجنبى وفر متطلبات قيام تصنيع وطنى من خلال توفير رأس مال متراكم لدى كبار ملاك الأراضى، كما أدى إلى تيسير اندماج العناصر الوطنية فى قطاعات الطبقة العليا، وخلق شريحة من الإداريين ذوى المهارات وساعد على تعريف عائلات معينة من بين ملاك الأراضى بآليات عمل المؤسسات الرأسمالية. وكانت كل هذه العمليات هى التداعيات غير المقصودة لرغبة رأس المال الأجنبى فى الوصول للقطن المصرى والفائض المحلى. ومن وجهة نظر البرجوازية الزراعية والدرجات الأقل التى وفرت أعضاء الشريحة التكنوقراطية الجديدة، فقد كانت هذه التطورات مفيدة. غير أن اندماج مصر فى السوق العالمية جلب نتائج أخرى سلبية على ملاك الأراضى المصريين، كان من أهمها تزايد الديون على نسبة كبيرة من البرجوازيين الزراعيين مع انتهاء القرن التاسع عشر. ولم تمثل هذه الديون مشكلة حتى حدث تراجع فى التوسع السريع فى زراعة القطن وظهرت المشكلات الهيكلية المتفاقمة فى الاقتصاد الدولى. وكانت انتهاء التوسع السريع فى استصلاح الأراضى، وتراجع خصوبة التربة وانخفاض الطلب على القطن المصرى وانهيار عام ١٩٠٧ كلها عوامل تضافرت لزيادة وعى البرجوازية الزراعية بانكشافهم أمام الأزمات التى تعصف بالاقتصاد العالمى. وجاءت الدعوة لتأسيس بنك وطنى فى ١٩٠٧ تعبيرا عن الوطنية الاقتصادية المتصاعدة والتى وجدت آذانا صاغية لها لدى طبقة كبار ملاك الأراضى.

وقد ساعد تنامى الشعور القومى بين الطبقة العليا للمصريين على تقوية حدتها كذلك زاد انتشار مقرضى النقود الأجانب بين الفلاحين وعلى أساس السعر التحكمى المنخفض الذى حددته بريطانيا العظمى للقطن خلال الحرب العالمية الأولى. وهددت هذه التطورات بشكل خطير قدرة ملاك الأراضى على تحقيق فوائض. ومع تصاعد حدة التضخم الذى ضرب الطبقات الوسطى الحضرية خلال الحرب، فقد تهيأت الظروف المواتية لاندلاع ثورة ١٩١٩.

لم يكن تأثير قوى السوق العالمية على نمو وتطور بنك مصر بأقل من أثرها على إيجاد الظروف التى أسفرت عن تأسيسه. وكما تم استعراضه فيما سبق، فقد كانت ثورة ١٩١٩ والحمية الوطنية القوية التى أعقبتها عوامل مؤثرة فى توفير التراكم الأولى لرأس المال لدى البنك والذى سمح للبنك بالتالى بتأسيس أولى شركاته. فالنظرة لبنك مصر على أنه «بنك وطنى» ومحرك لتحقيق استقلال مصر الاقتصادى بوضوح علاقته التكاملية مع الحركة الوطنية. فقد سارع العديد من المودعين بتحويل حساباتهم لبنك مصر تعبيرا عن دعمهم للحركة الوطنية. ونظرا لأن قوى السوق العالمية وضعت الأسس المادية والثقافية لظهورها، فإنه يجب النظر للوطنية المصرية كرد فعل لتبعية خضوع مصر السياسى والاقتصادى للقوى الخارجية وكذلك انعكاسا لأفكار الليبرالية الديمقراطية التى صاحبت انتشار رأس المال الأوربى.

وكانت صيغة إحدى المغالطات الرئيسية التى وردت فى نظرية التبعية فى صورتها الأولى موجهة لمفاهيم «المركز» أو «القلب» كهيكل أحادى. هذا فى حين ركز الاقتصاد السياسى الماركسى الأكثر تقليدية على النزوع نحو الصراع بين القوى الإمبريالية.[١] كما أدى الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين إلى منح مجموعة مصر فرصا هامة للتوسع بسبب هذا التنافس بين مكونات المركز. فالصراع على النفوذ فى الشرق الأوسط بين بريطانيا العظمى وقوى المحور، لاسيما اليابان، سمح لبنك مصر بالتأثير على التعريفات الجمركية على الرغم من المعارضة الحادة من قبل مصنعى النسيج البريطانيين. وكان بالإمكان عدم الالتفات لتهديد شركات النسيج البريطانية بعدم شراء القطن المصرى إذا لم تخفض التعريفات الجمركية خلال مطلع ومنتصف الثلاثينيات نظرا لعرض

---

(١) وهو ما يصدق بشدة فى حالة كتابات أندريه جندر فرانك (على سبيل المثال: **Capitalism and Underdevelopment in Latin America**) والكتابات الأولى لإيمانويل والرنستين (على سبيل المثال: "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System"). الكتابات الأكثر جدة حول التبعية، أو ما يشار إليه بصورة أكثر تواترا نظرية نظم العالم (world-systems theory) بدأت فى تطوير بصورة أكثر منهاجية الأهمية النظرية للتنافس فيما بين مكونات المركز. انظر على سبيل المثال:
Christopher Chase-Dunn. "Core-Periphery Relations: The Effects of core competition" in B.H.Kaplan (ed.). **Social Change in the Capitalist World Economy**. Beverly Hills and London: Sage Publications, 1978. pp. 159-176.

اليابان لشراء أى كمية غير مباعة من محصول القطن. وبالمثل، فقد أسفر تراجع تراكم رأس المال فى الدول الغربية المهمة إلى إتاحة كميات كبيرة من السلع الرأسمالية والتكنولوجية، وإن كانت مستعملة، أمام مجموعة مصر بتكلفة منخفضة نسبيًّا.

ولم يحمل القرار النهائى لقطاعات من صناعة النسيج لبريطانية لإرغام أو لاجتذاب مجموعة شركات مصر للدخول فى شركات مشتركة مسجلة بمصر خيرا خالصا لبنك مصر. فبينما مكنت المؤسسات المشتركة من قبيل مصر للتأمين ومصر للطيران ومصر للغزل الرفيع والنسيج وصباغى البيضا ومصر للشحن البنك من الانفتاح على مصادر جديدة لرأس المال والتكنولوجيا، فقد سمحت كذلك بدخول نفوذ أجنبى مباشر داخل مجموعة مصر للمرة الأولى. وعلى الرغم من أنه كان بإمكان البنك تجنب هذه المغامرات مع رأس المال الأجنبى، إلا أن مثل هذا الموقف كان من الممكن أن يعوق بشدة إطار أنشطته المتنوعة ونموه. وهكذا، فإنه من غير الممكن قبول فرضية بعض نماذج التبعية بأن المركز الرأسمالى المتقدم يسعى بهمة لإعاقة التنمية الصناعية فى دول الأطراف، حيث أن نمو مجموعة شركات مصر كان مدفوعا بظروف وقعت فى المركز خلال الكساد.

وأخيرا، فإنه من غير الممكن الفصل بين قوى السوق العالمية، أو توخيا للدقة التنافس فيما بين القوى الإمبريالية، والانهيار الشامل لبنك مصر. فمع حصول اليابان على منفذ للقطن الصينى، تراجعت المساحة التى كان بنك مصر يستطيع التحرك خلالها مستغلا التنافس بين القوى الاستعمارية. كما أدى تعمق آثار الكساد خلال أواخر العقد الرابع من القرن العشرين لتنامى الضغوط من داخل مصر لإزالة التعريفات الجمركية الحامية للصناعة المصرية لتقليل أسعار السلع المستوردة. وكان لزاما على بنك مصر أن يستخدم كميات كبيرة من موارده المالية للتأكيد على الدعم لتعريفاته الجمركية داخل كل من الحكومة والبرلمان فى مصر. كذلك عانى البنك من العبء المالى الضخم الواقع على الحكومة المصرية كنتيجة لزيادة النفقات العسكرية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦. فلم يكن البنك فقط مرغما على المساهمة فى المجهود الحربى خلال فترة كان يمر فيها بصعوبات مالية خانقة وإنما كانت الحكومة المصرية مترددة فى تقديم الدعم المالى لمجموعة شركات مصر خلال أزمتى ١٩٣٨ و١٩٣٩. وعلاوة على ذلك، فإن جهود البريطانيين لمنع

الحكومة المصرية من السيطرة على البنك الأهلى المصرى وتأسيس بنك مركزى مصرى تركت بنك مصر بدون ملاذ أخير يقترض منه خلال انهياره المالى فى ١٩٣٩. والواقع أن المنافسة بين القوى الإمبريالية متمثلة فى الحرب العالمية الثانية هى التى أنهت مناخ الثقة الاقتصادية فى مصر وأدت لمطالبة مودعى بنك مصر بودائعهم.

وبغض النظر عن المرحلة التى يتم تناولها فى عمر بنك مصر، سواء كانت الفترة التى شهدت تضافر القوى لتأسيسه، أو فترة نموه كشركة قابضة خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين أو تراجعه وانهياره المالى بشكل تام فى أواخر الثلاثينيات، فإنه من الواضح أن تأثير قوى السوق العالمية لا يمكن تحاشيه. وفى الوقت نفسه، فإن التعميمات السطحية حول هذا التأثير لا يمكن الاعتماد عليها لعدة أسباب أولها، أن عملية الاندماج لم تسفر عن وضع ساكن فى مصر تطورت فيه ثقافة موحدة وشهدت فيه تراجعا سياسيا واقتصاديا من خلال الاستيلاء على الفائض من قبل رأس المال الأجنبى. وكما رأينا، فقد استثمر رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى فى استصلاح الأراضى أو إنشاء السكك الحديدية ومحالج القطن والمشروعات الأخرى للبنية التحتية للدولة. وبينما عانى الفلاحون فى القاع من تراجع عام فى مستوى معيشتهم بانقضاء القرن التاسع عشر، فقد تمكنت طبقة كبار ملاك الأراضى من تجميع كمية هائلة من رأس المال والذى وفر أحد المتطلبات الأساسية لتطوير رأسمال صناعى. ومع تركيز ملكية الأراضى فى يد عدد قليل من الملاك، فقد بدأ صغار الملاك فى فقدان أراضيهم، عادة من خلال آليات كبار الملاك والمرابين. وتوفرت بالتالى أيدى عاملة بالأجرة، وهى المطلب الثانى لنهوض رأسمال صناعى. وإذا كان التوجه نحو تأكيد التآكل والتراجع فى معظم أدبيات نظرية التبعية (كما فى معظم الكتابات الاستشراقية) قد تركز على جانب واحد فقط من جدلية التطور الرأسمالى. فإن ماركس، على الجانب الآخر، شدد فى رؤيته على أن تطور الرأسمالية هو عملية تجديدية وقابلة للتحلل فى الوقت ذاته وأن هذان البعدان يرتبطان ببعضهما بصورة جدلية. ففى حين أدى إدماج مصر فى السوق العالمية لتفاقم، إن لم يكن خلق، العديد من المشكلات التى يشار إليها عادة على أنها مؤشرات على غياب التنمية، فإنها ساعدت كذلك على توفير الموارد المادية والأيدلوجية التى أصبح بمقدور المصريين استغلالها

لتعديل، إن لم يكن إعادة هيكلة، الفروق فى القوة السياسية والاقتصادية بين مصر وأوربا بالكامل.

ويتعين أن تشير الأبعاد الأخرى لهذه الدراسة إلى عدم كفاية النظرة لإدماج مصر فى السوق العالمية على أنها كانت فقط عملية تراجع وانحلال فى الشعور بالقومية المصرية. فعلى الرغم من أن بنك مصر لم يتمكن من تحدى هيمنة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى بصورة أساسية (طلعت حرب ورفاقه لم يفكروا بهذه الطريقة على أى الأحوال)، فقد أدى فرض التعريفات الجمركية ومنح الدعم والتسهيلات خلال ثلاثينيات القرن العشرين لشركات مسجلة بمصر لزيادة مدى النفوذ والقوة التى تمتعت بها الحكومة المصرية وأصحاب الأعمال من المصريين. وعندما تحولت الشركات الأجنبية للتسجيل بمصر خلال الثلاثينيات، فقد كان لزاما عليهم الانصياع لقوانين جديدة تطلبت تعيين نسبة معينة من العمال والمديرين وأعضاء مجالس الإدارات من المصريين. وأجبر تأسيس شركات مشتركة خلال العقد ذاته أجبر الرأسماليين الأجانب كذلك على الاهتمام بصورة أكثر بطلبات شركائهم المحليين. وأخيرا، وهو على سبيل الإعادة، فإن الضعف الذى لحق برأس المال الأجنبى فى أعقاب الكساد الكبير وبروز التنافسية بين القوى الاستعمارية ساهم فى نمو الصناعة المصرية المحلية متمثلة بصورة رئيسية فى مجموعة شركات مصر، وكذلك من خلال مجموعتى إسماعيل صدقى وأحمد عبود. كما سمح لمجموعة شركات مصر بالتوسع فى نطاق عملياتها ليتخطى حدود مصر وصولا لدول عربية أخرى.

وقد ترك إدماج مصر فى السوق العالمية كذلك أثرا آخر رئيسيًّا وإن كان لم يتم إدراكه إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد مثلت النزعة الاقتصادية الوطنية التى نمت خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وخلق قطاع شبه عام متمثل فى مجموعة شركات مصر سابقة للتدخل النشط للدولة فى المجال الاقتصادى. كذلك، شكلت هذه النزعة وعيًّا جديد لشريحة صغيرة ـ وإن كانت مؤثرة ـ من الإداريين التى ما لبثت أن لعبت دورا هاما فى القطاع العام المصرى بعد ١٩٥٦.[١] ولذا، فإنه ينبغى على

(١) يمكن ذكر أسماء بعض من أعضاء هذه الشريحة من قبيل محمد رشدى وأحمد فؤاد ومحمود العتال على سبيل المثال لا الحصر.

المرء أن ينظر إلى دعائم لنموذج رأسمالية الدولة فى التنمية التى أرسيت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فبدلا من النظر لتنمية مصر الاقتصادية قبل ١٩٥٢ بمعزل عن حقبة التأميم والتمصير الاشتراكية التالية عليها.

وبينما أسفر إدماج مصر فى السوق العالمية عن تغيرات اجتماعية هامة، فإن تجربة بنك مصر لا يمكن تحليلها فقط فى ضوء تأثير قوى السوق العالمية. حيث أن أدبيات التحديث عادة ما تغض الطرف عن أهمية تأثير هيكل الطبقات الاجتماعية على التنمية السياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار بنك مصر ماليا كان اندفاع المودعين لسحب مدخراتهم لديه بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدم توافر ودائع للوفاء بطلبات المودعين فى ١٩٣٩ كان يعتمد كذلك على صلة البنك بالطبقة الاجتماعية المهيمنة (وهى الطبقة البرجوازية الزراعية). لأن الدعم الذى قدمته طبقة كبار ملاك الأراضى لبنك مصر أثبت أنه سلاح ذو حدين. فمع مساهمة هذه الطبقة بالقسط الأعظم من رأسمال البنك، فقد أثقلته فى المقابل من خلال الكميات الكبيرة من الرشاوى التى كانت تنتظرها فى شكل قروض ومناصب فى مجالس الإدارات رغبة فى الحصول لتقديم الدعم المالى والسياسى. ومع التوسع الزائد من قبل أعضاء هذه الطبقة فى الحصول على قروض رهنية متعددة لرغبتهم فى توسيع رقعة ما بحوزتهم من الأراضى، فقد لجئوا للبنك لمساعدتهم على الوفاء بالمستحقات التى عليهم بعد بداية الكساد الكبير. وعلاوة على ذلك، فحين عرض مشروع قانون لبناء بنكين أحدهما للائتمان الزراعى والآخر للائتمان الصناعى، رحب ملاك الأراضى بالأول دون الثانى.[1] وبالتالى فقد أرغم بنك مصر على توفير كل الائتمان طويل الأجل لشركاته وهو ما كان سببًا رئيسيًّا فى أزمة السيولة لديه فى ١٩٣٨ و١٩٣٩. كذلك

---

(١) على الرغم من معارضة كبار ملاك الأراضى لمشروع البنك الصناعى، فقد رحب به إسماعيل صدقى. وقد غضب صدقى بشدة من أحمد مدحت ياغان باشا وصهره الأمير السابق عباس حليم بسبب معارضتهم الشديدة لسياساته هو والقصر. فقد كان رئيس الوزراء يأمل فى «تأسيس بنك للائتمان الصناعى لتمويل الصناعة المصرية تحت عين الحكومة، وبذلك يحرم بنك مصر من ميزته الأساسية فى أعين عامة الشعب». وعدم قدرة صدقى على تنفيذ المشروع كانت إحدى المؤشرات أنه حتى ذلك الحين كانت البرجوازية المصرية أقوى من القطاع التكنوقراطى الذى كان يمثله.

St. Antony's College, Oxford, Middle East Archives, Ionian Bank Papers, C.A. Marshall to P.N. Caridia, September 24, 1931.

كان البنك مرغما على توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات المحلية الصغيرة، وهو ما كان التزاما آخر على عاتق البنك فى مقابل الحصول على دعم الحكومة.

كما ترك وجود قطاع تجارى قوى داخل الطبقة الحاكمة المصرية أثرا سلبيا على تطور بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ففى حين تمكن طلعت حرب من إقناع عدد من كبار تجار القطن بالانضمام لمجالس إدارة البنك فى الثلاثينيات، فقد عارض التجار المؤيدين لحرية التجارة فرض التعريفات الجمركية التى كان البنك ينادى بها عندما تعمقت آثار الكساد الكبير نحو أواخر الثلاثينيات. وعندما يضيف المرء لهذه المعارضة معارضة عدد من العائلات المالكة للأراضى فى الفترة نفسها، فإنه يصبح جليا أن الضغوط الكبيرة التى تعرض لها البنك قبل انهياره المالى كانت نتاجا لهيكل الطبقات الاجتماعية المصرى بدرجة كبيرة.

وكان تأثير هيكل الطبقات الاجتماعية على بنك مصر ملموسًا ليس فقط فى علاقته بالطبقات العليا وإنما كذلك فى صلته بالطبقات الوسطى. فإحدى نتائج النمو السكانى فى مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إضافة إلى زيادة عدد الشباب المتعلم، كانت ظهور طبقة من الموظفين ذوى الياقات البيضاء. ومع تزايد الصعوبات التى واجهتها هذه الشريحة فى سبيل الحصول على وظائف، لاسيما خلال فترة الكساد الكبير، لجأت الحكومة المصرية لبنك مصر لمد يد العون. ولقد استغل البنك حقيقة أنه شغل عددًا كبيرًا من الشباب المصرى كسند فى مطالبته للحكومة بالاستمرار فى تقديم المساعدات له. غير أن البنك وجد نفسه مضطرا لتوظيف عدد أكبر من الموظفين يزيد عما يتطلبه العمل لديه، وهو ما سبب ضغطا لا مبرر له على موارد البنك.[1] ولعله من المهم ملاحظة أن هذه المشكلة ذاتها عادت للظهور فى القطاع العام الذى تشكل بعد ١٩٥٦.

كما شكلت الطبقات الدنيا فى المجتمع المصرى قيودا على نمو بنك مصر. **فأولا،** وجدت شركات مجموعة مصر صعوبة فى العثور على العمال المهرة، خصوصا لشركاتها العاملة فى النسيج. ففى المحلة الكبرى على سبيل المثال، كان عمال النسيج عادة من

(١) عدد موظفى بنك مصر بلغ ٣٣ فى ١٩٢٠، ارتفع إلى ٦٠٤ فى ١٩٣٠ ليصل إلى ٧٦٩ بنهاية ١٩٣٨؛ بنك مصر. **تقارير**. ١٩٢٠ ص. ١٤؛ ١٩٣٠. ص. ١٦؛ ١٩٣٨. ص. ١٩.

الفلاحين الذين كانوا يرغبون فى تحسين دخولهم من خلال العمل فى المصانع، وفى معظم الحالات كان عدة أفراد من نفس العائلة يذهبون للعمل سويا. كما كانوا عادة ما يتغيبون عن العمل حصولهم على أجورهم الأسبوعية. وبعبارة أخرى، فإن قوة العمل لم تكن مستقرة على الإطلاق. وثانيًا، ساعدت شركات مجموعة مصر على توسيع الطبقة العاملة، وفى الوقت نفسه على نمو وعيها، وهو ما تأكد بصفة خاصة فى حالة مجمع مصانع النسيج فى المحلة الكبرى الذى شهد إضرابات عنيفة، خصوصا فى ١٩٣٦.[١] وأخيرًا، ونظرا للطبيعة الزراعية الغالبة على المجتمع المصرى، فإن سوق منتجات مجموعة مصر تركز لدى الطبقات الدنيا، وهى الحقيقة التى كانت ذات دلالة بالغة لمصدر الدخل الرئيسى للبنك، وهو شركاته العاملة فى صناعة النسيج. وللحفاظ على الدعم الذى يتلقاه من كبار ملاك الأراضى وكذا الحكومة المصرية، فإن مجموعة مصر كانت مرغمة على استغلال القطن المحلى عالى الجودة (والذى كان مرتفع السعر ويستخدم بكفاءة فى إنتاج المنسوجات الغالية الموجهة لأسواق الطبقات الوسطى والعليا). فى إنتاج المنسوجات الفقيرة للطبقات الدنيا.

والأثر الأخير للطبقات الاجتماعية على التصنيع المصرى كان عدم رغبة البرجوازيين المصريين فى العمل فى المناطق الريفية. وإذا كان مفتاح الثقافة البرجوازية المحلية يتمثل فى الرغبة فى الاستحواذ على المزيد من الأراضى، فإن هذا كان مصحوبًا فى الغالب بالرغبة فى الإقامة بالمراكز الحضرية، لاسيما القاهرة والإسكندرية. ولكى يتم إقناع المديرين بالعمل فى محالج القطن أو مكاتب فروع شركات المجموعة أو البنك الموجودة فى المناطق الريفية، فإن بنك مصر كان ملزما بتقديم رواتب ضخمة، وهو ما زاد من الضغوط المالية المفروضة على موارد البنك المالية.[٢]

---

(١) وقد تم استدعاء الجيش لإخماد إضراب ١٩٣٦ (المقطم. ٢٥ مارس ١٩٣٦). كما شهد عام ١٩٣٨ إضرابا واسعا ردا على محاولات زيادة الإنتاجية، حيث اعترض العمال المتذمرين أصلا من عملهم ١٢ ساعة يوميا على محاولة إدخال أنوال جديدة للمصانع. وقد تم فصل كل المحرضين بعد إخماد الإضراب. مقابلة مع مهندى يسرى عباس، القاهرة، ٢ يونيو ١٩٧٤.

(٢) مقابلات مع النائب السابق لمدير مكتب التجارة والصناعة، الإسكندرية ٤ مايو ١٩٧٤. ووفقا ما ورد فى المقابلة، فإن طلعت حرب عرض عليه مرتبا تراوح بين ٨٠ و١٠٠ جنيه مصرى شهريا، والذى مثل زيادة كبيرة عما كان يتلقاه من الحكومة والذى بلغ ٣٥ جنيه، وكان هذا لجذبه للعمل لدى شركة مصر لصناعة=

وعلاوة على دور قوى السوق العالمية وهيكل الطبقات الاجتماعية الداخلى كمحفزين وكقيدين على نمو بنك مصر، فإنه تجدر الإشارة إلى دور الدولة إزاء محاولات التصنيع الأولى فى مصر. إذ أنه بدون دعم الدولة فى شكل التعريفات الجمركية الحمائية وتقديم الدعم المالى والتسهيلات الاحتكارية، فإن بنك مصر لم يكن ليستطيع التوسع للحد الذى بلغه فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩، ولهذا لم يكن من المستغرب تسخير طلعت حرب ورفاقه لقدر كبير من طاقتهم فى الضغط للحصول على الدعم فى أوساط الدوائر الحكومية.

ومن الواضح أن دعم الدولة للتنمية الصناعية هو أمر لا غنى عنه. وعند اعتبار القاعدة الطبقية للدولة خلال فترة توسع مجموعة مصر، فإن هذا الدعم لم يأت خاليا من المشكلات. فالقضية لم تكن أن البرجوازية الزراعية تلقت رشاوى فى مقابل تقديمها الدعم السياسى (نظرا لأن هذا النشاط ليس خصيصًا للمجتمعات غير المتطورة)؛ وإنما كانت الطبيعة الزراعية للمجتمع المصرى تعنى أن الدولة كانت واقعة بين مطرقة دعم سياسيات تحبذها البرجوازية الزراعية وسندان سياسات مشجعة للصناعة. ونظرا لأنه لم يكن من سبيل أمام مجموعة مصر لتلقى كميات من القطن كافية لتحقيق ربح اقتصادى للبرجوازية الزراعية، فقد تم الضغط على الحكومة للتخلى عن دعمها للتعريفات الجمركية الحمائية فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وهكذا وجد بنك مصر نفسه واقعا فى أتون التصارع بين قوى سياسية مختلفة ومجبرا على الانغماس بصورة أكبر فى اللعبة السياسية.

ومع تحقيق مصر لدرجة أكبر من الاستقلال عن الاحتلال البريطانى خلال عقدى العشرينات والثلاثينيات، وهو ما عنى تحويل مهام إدارية معينة للدولة المصرية، فقد نمت بيروقراطية حكومية كان مصدر قوتها الوحيد نابعًا من هيمنتها على بعض مراكز اتخاذ القرار. هذه الطبقة السياسية، والتى ضمت تكنوقراطيين وإداريين بالمقام الأول، كانت

= وتجارة الزيوت التى أنشئت للتو فى بنى قرة بأسيوط. وكانت شركة تكرير زيت القطن هذه تم الحصول عليها من عائلة ويصا من أسيوط وفاءا لبعض ديونهم لدى البنك. وعلى الرغم من العرض المغرى، فقد رفض الوظيفة. كذلك، تحدث عبد الرحمن حمادة، المدير التنفيذى السابق لشركة مصر للغزل والنسيج، عن صعوبة جذب المديرين والمهندسين الشباب للعمل فى مصانع النسيج. وبالإضافة للمرتبات المغرية، كان من الضرورى تقديم حوافز مغرية بلغت فى بعض الأحيان ١٠٠ بالمائة من المرتب. مقابلة، القاهرة، ١١ يوليه ١٩٧٤.

من مهمة لبنك مصر فيما يتعلق بالحصول على التسهيلات أو لإقناع البرلمان بتخصيص الدعم أو مساندة الحمائية الجمركية. والمشكلة التى تطورت هنا هى تنامى شعور هذه الشريحة بأنها كانت السبب وراء نمو مجموعة مصر وبالتالى بدأت فى التآمر للسيطرة عليها. أى أن مجموعة مصر بمجرد تكوينها لعلاقة قوية مع جهاز الدولة، فإنها فتحت المجال لخضوعها للدولة و«للطبقة التكنوقراطية الجديدة».

ومثلما حدث مع قوى السوق العالمية وهيكل الطبقات الداخلية، فإنه يجب النظر للدولة كعامل أساسى فى تطور مجموعة شركات مصر وكذا كعائق رئيسى أمامها. إذ أنه مع اعتماد البنك بصورة أكبر على دعم الدولة لأداء عملياته، فقد أصبح مجبرا على توجيه مزيد من الاهتمام لحساسيات كل من رموز مصر السياسية الكبرى (مثل: أحمد ماهر وعلى ماهر ومحمد محمود ومصطفى النحاس) وكذلك التكنوقراطيين المهمين (مثل: أحمد عبد الوهاب وحسين سرى). وبتزايد عدم الاستقرار السياسى وتعدد الأحزاب السياسية والتعاقب السريع للحكومات فى الثلاثينيات، فقد تعين على بنك مصر القيام بدور دقيق لتحقيق التوازن فى جهوده لعدم إقصاء أى من الفرق السياسية التى يمكن أن تسيطر على الدولة. ومع اطراد هذا الأمر، أصبح أداؤه ضربا من المستحيل. فتزايد حدة المنافسة بين الأحزاب السياسية، لا سيما فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦، تمخض عن أن الدعم الذى قد تبديه حكومة ما لبنك مصر يكون كافيا لمعاداته من قبل الحكومة التى تعقبها. وهكذا وجد البنك أنه فى وضع لا يحسد عليه حيث كان من المستحيل عليه إرضاء كل الفرق السياسية. وعلاوة على ذلك، كانت كل حكومة تطالب بدعم صريح من البنك وهو ما أعاقه عن الاستمرار فى انتهاج خطه التقليدى بالبقاء فوق السياسيات الحزبية. وكانت النتيجة أن طلعت حرب ورفاقه كانوا يقضون وقتا أطول فى معالجة الشؤون السياسية وهو ما أدى إلى تآكل مساحة الوقت المخصص لإدارة المجموعة.

هذه الملاحظات حول قوى السوق العالمية والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية والقومية المصرية والهيكل الطبقى والدولة ينبغى أن تساعد فى تصحيح الصورة عن النظر فى الخلاف حول الأسباب التى أدت لانهيار بنك مصر. فإحدى وجهات النظر تتبنى أن انهيار البنك أتى كنتيجة لسوء الإدارة والفساد؛ فى حين ذهبت أخرى إلى أن هذا الانهيار

جاء كنتيجة لمؤامرة «استعمارية» دبرها البريطانيون وحلفاؤهم من المصريين، وخصوصا حافظ عفيفى.[1]

وتفسير أزمة ١٩٣٩ المالية بسبب سوء الإدارة فقط إنما يعنى إسقاط العوامل التاريخية والهيكلية التى، كانت كما تم توثيقها، جوهرية فى تأسيس وتطور بنك مصر وشركاته. فالافتراض فى التفسير الأول هو أن قيام وسقوط بنك مصر يمكن فهمه فى ضوء الأشخاص الذى قاموا على إدارته. والافتراض الآخر هو أنه إذا كان مديرو البنك وشركاته قد قاموا باتخاذ قراراتهم بناءا على معايير اقتصادية صرفة، فإن انهيار ١٩٣٩ كان من الممكن تجنبه.

وقد يكون بنك مصر وشركاته قد عانت من سوء فى الإدارة. حيث أثرت الاعتبارات السياسية على العديد من قراراته. كما قد يكون من الصحيح كذلك أن مجموعة شركات مصر كان من الممكن إدارتها بصورة أكثر كفاءة، إلا أنه من المؤكد أن معظم المشكلات التى واجهتها لم يكن من الممكن تحاشيها بالكامل. لأنه إذا لم ينغمس البنك فى السياسة، فإنه لم يكن لينجح فى خلق الحاجز الحمائى الجمركى والحصول على الدعم المالى والتسهيلات التى يسرت نموه السريع خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

وقد أثار بعض المنتقدين قضية أن بعض الشركات مثل شركة مصر للطيران لم تكن مجدية تجاريا وبالتالى لم يكن ينبغى إنشاؤها. ومما لاشك فيه أن بنك مصر توسع ماليا بشكل مبالغ فيه فى الثلاثينيات. ومن وجهة نظر البنك، فإن تأسيس مصر للطيران والشركات «البراقة» الأخرى كاستديو مصر إنما كان الهدف منها هو الحفاظ على مركزه المرموق فى نظر الحكومة المصرية. وهو ما تأكدت صحته فى أعقاب منافسة مجموعتى عبود وصدقى ومحاولتهما التضييق على بنك مصر فى مجال الدعم والتسهيلات بعد إقرار أول حاجز حمائى جمركى فى ١٩٣١. فكانت شركتا مصر للطيران واستديو مصر ضروريان فى جهود بنك مصر لتوسيع أنشطته الاقتصادية فى دول عربية أخرى. وبالتالى

---

(١) وجهة النظر الأولى عبر عنها الجريتلى. **هيكل الصناعة الحديثة**. خصوصا ص ص. ٤٣٣-٤٤٤. أما وجهة النظر الثانية فوردت فى محمد رشدى. **التطور الاقتصادى فى مصر**. ج٢، ص ص.٤٥-٥٥. هذه الأسباب حول انهيار بنك مصر كانت حاضرة فى كل المقابلات التى أجريتها تقريبا، بالتأكيد على واحد منها فى كل مرة.

فقد منحت هذه الشركات بنك مصر مكانة عالية وشجعت الحكومات العربية، والتى كانت تتعامل فى العادة مع الشركات الأوربية، على التعامل مع الشركات المحلية.

انتقاد آخر وجه لبنك مصر تمثل فى أن العديد من مديريه لم يكونوا مهيئين لتبوأ مناصبهم. ومرة أخرى فإن هذا الانتقاد له حجته ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار عددًا من الملاحظات. الأولى أن طلعت حرب كان مجبرا على تعيين العديد من المديرين فى مقابل دعمهم السياسى. والثانية أن طلعت حرب كان مهتما بالحفاظ على ما ارتأى أنه حجر الزاوية فى المجتمع المصرى، وهى عائلاته التقليدية. وبالتالى فقد عمد إلى تعيين أعضاء هذه العائلات ليس فقط للحصول على الدعم السياسى أو الاقتصادى وإنما للمساعدة فى تأمين دخول مالية مستمرة لهم. وهذه الملاحظة تفسر قيام شركة أراضى مصر المملوكة للبنك بوضع أراضى عائلات الأعيان التى واجهت صعوبات فى رد قروضها الرهنية تحت إدارتها. أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بحقيقة أن مصر لم يكن فيها قطاع من أصحاب المهارات الإدارية التى قد يستطيع طلعت حرب الاختيار منها. بل الواقع، أن الزيادة الكبيرة فى عدد المؤسسات المساهمة المسجلة بمصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين قد قلص بصورة أكبر العدد المتاح من المديرين المهرة.

كذلك تجب الإشارة للكيفية التى أدار بها بنك مصر أهم مصادره للدخل، وهى حسابات القطن. فنظرا لأن البنك بدأ عمله فى إطار من المنافسة الحامية مع عدد كبير من البنوك الأجنبية، والتى كانت تقدم قروضا لتجار ومزارعى القطن لتمويل حصاد وتسويق محصول القطن، فقد وجد بنك مصر نفسه إزاء موقف شديد التنافسية. كذلك كان مما أعاق بنك مصر كونه مؤسسة مالية مصرية، وبالتالى فلم تكن تتمتع بالثقة على نطاق واسع من قبل المصريين على العكس مما كان عليه الحال مع نظرائه الأوربيين. فكان السبيل الوحيد أمام البنك لاجتذاب حسابات جديدة هو تقديم قروض بأسعار فائدة أو ضمانات أقل، وبالطبع لم تفد هذه الممارسات كثيرا لتقوية الأمان المالى للبنك.

وأخيرًا، فإنه من المفيد مقارنة المركز المالى لبنك مصر بالمركز المالى لإحدى أبرز المؤسسات المالية المعاصرة له، وهى البنك الأيونى. **فأولا**، كان من الواضح أن البنك الأيونى قد عانى من عدة ضغوط شبيهة بتلك التى واجهها بنك مصر من قبل كبار

مزارعى وتجار القطن.[١] **وثانيا**، وجد البنك البريطانى أن مركزه ذو الأفضلية مع البنك الأهلى المصرى قد انتهى ونتيجة لتفاقم الكساد الكبير.[٢] وبالإضافة لعدم قدرته على الحصول على قروض منخفضة الفائدة من البنك الأهلى، فقد وجد البنك الأيونى أن عملاءه غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وكما كان الحال عليه مع بنك مصر، فقد قررت إدارة البنك إتباع سياسة رحيمة تجاه «المستحقين من عملاء البنك، حتى وإن جاء ذلك على حساب خلق حالة من عدم التعبئة المالية المؤقتة».[٣] وفى مطلع ١٩٣٩، كانت متاعب البنك الأيونى المالية من الصعوبة للدرجة التى قرر معها تخفيض رواتب كل مديريه وفصل بعض الموظفين وإغلاق بعض الفروع وإعادة هيكلة أنشطته المالية فى مصر. وهكذا فإن حالة البنك الأيونى تبين أن مشكلات بنك مصر لم تكن قاصرة عليه بأى حال. وعلى العكس من البنك الأيونى، فإن بنك مصر لم يتمكن من اتخاذ العديد من الخطوات الهامة التى كان من الممكن أن تحسن من وضعه المالى بسبب القيود السياسية والاجتماعية المفروضة عليه كما سبقت الإشارة إليه.

وظهرت وجهة نظر مخالفة تتميز لتفسير تآمرى لانهيار بنك مصر فى ١٩٣٩ وما تلا ذلك من السيطرة عليه من قبل مديرين غاب عنهم الحس الاقتصادى والواجب الوطنى الذين ميزا مؤسسيه الأوائل. وبينما كانت هناك مؤامرة بالفعل لاستبدال طلعت حرب وفؤاد سلطان وعددًا من المديرين الآخرين داخل مجموعة مصر، فإنه لا يوجد أى دليل على أن هذه المؤامرة كانت مدبرة من قبل الإنجليز. فحقيقة أن حافظ عفيفى أصبح رئيسًا بعد استقالة طلعت حرب ليست دليلا على تدبير الإنجليز للمؤامرة لأنها كانت قرارًا شخصيًا لطلعت حرب، الذى يسعى إلى تأمين استمرار مجموعة مصر، باختيار شخص يحوز احترام مجتمعات المال المحلية والدولية.[٤]

---

(١) **Ionian Bank Papers**. C.A. Marshall to P.N. Caridia, Feburary 12, 1931.

(٢) نفس المرجع السابق P.N. Caridia to C.A. Marshall, September 4, 1931.

(٣) نفس المرجع السابق "Visit to Egypt", Reid to chairman of the Court of Directors, December 5, 1938; Memorandum: Egyptian Business, January 16, 1939.

(٤) مقابلة مع السكرتير الإدارى لطلعت حرب، محمد أمين أحمد فى القاهرة، ٦ أبريل ١٩٧٤. ووفقا لمحمد أمين، اقترحت الحكومة المصرية أن يحل عبد المقصود أحمد محل طلعت حرب. وكان عبد المقصود مسئولا عن =

ويمكن الزعم بوجود مؤامرتين استهدفتا بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. فخلال مرض طلعت حرب فى ١٩٣٧ و١٩٣٨، كان هناك زعم بوجود خطة من قبل أحمد عبد الوهاب للسيطرة على البنك، وإن كانت وفاته المباغتة فى ١٩٣٨ قد أعاقت تنفيذ الخطة. أما المؤامرة الثانية والأكثر ذيوعا فهى تلك التى نسجها على ماهر وحسين سرى. حيث أشار عدد من المديرين السابقين فى مجموعة مصر وكذا عدد من الشخصيات السياسية البارزة فى فترة ما قبل ١٩٢٥ لعداوة على ماهر لطلعت حرب بسبب فشله فى الحصول على أحد المناصب الإدارية التى وعد بها فى البنك أو إحدى شركاته. أما سرى، كما يدعى البعض، فقد كان كاتم أسرار أحمد عبود وبالتالى حاول مد نفوذ عبود داخل مجموعة شركات مصر.[١]

وبغض النظر عن وجود المؤامرات من عدمه، فقد كان هناك سبب جوهرى لطلب مغادرة طلعت حرب وهو القلق الذى أثاره تدهور المركز المالى للبنك، والذى أصبح بحلول عام ١٩٣٨ واقعًا لا يخفى على أحد من البرجوازيين المصريين أو مجتمع الأعمال الأجنبى. وكانت عدة حكومات متعاقبة قلقة من احتمال فقدان استثمارات الحكومة فى مجموعة شركات مصر، خصوصا فى أعقاب أزمة تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٣٨ حينما أجبرت هرولة المودعين على البنك أن تقدم المجموعة شركة مصر للغزل والنسيج كضمان لقرض من البنك الأهلى المصرى. واستشعر العديد من السياسيين أن طلعت حرب، والذى كان قد تقدمت به السن واعتلت صحته، يجب أن يتنحى. وكان مما لاشك فيه أن العديد من هؤلاء السياسيين كانوا ناقمين على استقلال البنك عن سيطرة أى من الأحزاب السياسية الرئيسية.

=تقديم الدعم لمجموعة مصر إبان خدمته فى وزارة المالية، كما كان مراقبا لشركة البنك بالمحلة الكبرى. واقترح طلعت حرب فى المقابل اسم حافظ عفيفى، فكانت النتيجة أن أصبح عفيفى رئيسًا فى حين أصبح عبد المقصود مديرًا تنفيذيًّا.

(١) مقابلة مع محمد أمين أحمد، القاهرة، ٢٤ يوليو ١٩٧٣. ادعى عبد الرحمن حمادة، من جهة أخرى، أن وراء دوافع سرى لإبعاد طلعت حرب عن مجموعة مصر كانت مخاوفه فيما يتعلق باستمرارية مجموعة مصر. مقابلة بالقاهرة فى ١١ يوليو ١٩٧٤. وبغض النظر عن موقع الحقيقة من هذه الأقاويل، فإنه يبدو من المقابلات العديدة أن حسين سرى كان مشغولا بمسألة التصنيع المصرى أما على ماهر، فقد أجمع من تم سؤالهم أن معارضته لطلعت حرب كانت مبنية على نزاع قديم بين الاثنين.

ولم يكن البريطانيون يعملون بالتحديد لإقصاء طلعت حرب. فمحافظ البنك الأهلى المصرى، السير إدوارد كوك، قدم قرضا ضخما لبنك مصر فى ١٩٣٨. وفى مناسبات عدة، وجه كوك عبارات التهنئة لطلعت حرب وجهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية المصرية. ولم تكن السياسة البريطانية خلال سنوات الكساد الكبير بشكل عام تسعى للعمل على انهيار مجموعة مصر وإنما كانت تشجع إنشاء الشركات المشتركة بين مجموعة مصر والشركات البريطانية. وفى الوقت نفسه، كان من الواضح أن البريطانيين انفسهم كانوا قلقين بشأن المركز المالى المتأرجح لمجموعة مصر خلال أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وبينما قد يكون صحيحًا أن بعض الممثلين الأقدم للمصالح التجارية والمالية لبريطانيا (مثل برترام هورنسبى) كانوا معارضين لبنك مصر، فإن مجموعة جديدة ضمت بعض الأشخاص من قبيل كوك والسير مايلز لامبسون شعرت بأن المصالح البريطانية يمكن تحقيقها بصورة أفضل من خلال إقامة علاقة يكون فيها رأس المال المصرى الشريك الأصغر مع رأس المال البريطانى بدلا من المعارضة المباشرة لمجموعة مصر أو الرأسماليين الآخرين.

وهكذا فإنه على الرغم من أن سوء الإدارة والمؤامرات لعبتا دورا فى انهيار مجموعة مصر فى ١٩٣٩، فإن أيًا منهما منفردة لا يعد سببا وحيدا للمشكلات التى واجهها البنك. وهنا يثور السؤال، فى التحليل الأخير، عن أى أنواع التفسيرات يكون مقنعا فى هذا المقام وهو سؤال من الأهمية بمكان نظرا لأنه يعكس مشكلات التصنيع ليس فقط فى مصر وإنما فى دول أخرى من دول العالم الثالث كذلك.

وتشير الدلائل إلى عدم كفاية النظر إلى مشكلة التصنيع على أنها مشكلة خيارات أو نوايا، وهو ما يزداد وضوحا إذا ما اعتبرنا دور طلعت حرب فى تأسيس بنك مصر. فطلعت حرب يعد بلا شك أحد الشخصيات العظيمة فى تاريخ مصر الحديث، جنبا إلى جنب مع محمد على باشا وسعد زغلول وجمال عبد الناصر. ونظرا لأن طلعت حرب قرر البقاء بعيدا عن السياسات الحزبية، وكان مترددا فى عقد مقابلات شخصية وكان بطبيعته شخصًا منغلقًا، فإنه حصل على قدر من التقدير تجاه ما قان به أقل كثيرًا مما حصل عليه العديد من شخصيات مصر السياسية البارزة. وكما تقدمت الإشارة فى الفصل الرابع، فإن نشأته فى ظل ثقافة القرية المصرية التقليدية منحته القوة النفسية لتحدى الهيمنة الأجنبية

على الاقتصاد المصرى. وعلى العكس من كثير من أعضاء الطبقة العليا، فإن طلعت حرب كان فخورا بالإشارة لصلاته بعادات وتقاليد الثقافة الريفية التقليدية المصرية. كما كان شديد التدين. وبالتالى، فقد كان من السهل عليه اعتناق مبادئ الحركة الوطنية. وقد وفر تدريب طلعت حرب الفنى له الوسائل المادية فى مقابل النفسية التى مكنته من تأسيس بنك وطنى. ولم يكن طلعت حرب ماليا متمرسا فقط وإنما كان سياسيا عظيما كذلك من حيث قدرته على التأقلم وإقامة التحالفات السياسية واللعب بعيدا عن السياسيين من وراء الستار.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات، فقد كان واقعا لا محالة قيام بعض قطاعات البرجوازية المصرية بتأسيس بنك مصر والبدء فى عملية تصنيع داخلية بعد الحرب العالمية الأولى مع أو بدون طلعت حرب. وكما أظهر تحليلنا، فإن سيطرة طلعت حرب على أسلوب تطور مجموعة مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت مقيدة. بقيود كانت مفروضة من قبل السوق العالمية وهيكل الطبقات الاجتماعية الداخلى وخصائص الدولة المصرية كما حدت بشدة من قدرة طلعت حرب على الأداء. وهكذا فإنه يكون من الظلم رد كل مشكلات بنك مصر لطلعت حرب كما يكون من غير الدقيق أيضًا نسبة كل نجاحات البنك فى المساهمة فى تنمية مصر الاقتصادية والاجتماعية إليه.

فى الختام، فإن تأسيس وصعود ثم انهيار مجموعة مصر يجب أن يتم النظر إليها كنتيجة حتمية للظروف الهيكلية التى فرضت على مصر خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. هذه الظروف الهيكلية كانت خارج سيطرة أى من الفاعلين الأفراد. وبينما كان من المستطاع تعديلها، فإنه لم يكن من الممكن تغييرها بصورة جذرية. أما الإدعاء بأن الامبريالية الغربية سعت بهمة لوأد التصنيع المصرى فهو ادعاء لا أساس له؛ لأنه لم تكن مجموعة مصر فقط هى التى أسست مؤسسات صناعية وإنما قامت مجموعتا عبود وصدقى بالشىء نفسه. ما هو واضح هو أن نطاق التصنيع المصرى واستقلالية الصناعة المصرية عن النفوذ الأجنبى التى ارتآها طلعت حرب ورفاقه فى بداية الأمر لم يكن ممكنا بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى الفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤١.

obeikandl.com

مراجع مختارة

أ. مجموعات الوثائق

• باللغة العربية

١. مصر، دار المحفوظات، القاهرة. **ملفات التعداد ١٨١٢، ملفات الأطيان الزراعية ١٨٦٣-١٩٤١، ملفات الخدمة والمعاشات ١٨٦٠-١٩٤١**.

٢. محمد طلعت حرب. **الأوراق الخاصة لمحمد طلعت حرب ١٨٩٢-١٩٣٨**. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية). القاهرة.

٣. محمد فؤاد سالم حجازى. **الأوراق الخاصة لمحمد فؤاد سالم حجازى ١٨٩٢-١٩٢٢**. (بالعربية والفرنسية). القاهرة.

• باللغات الأجنبية

1. Great Britain, Foreign Office Drafts and Dispatches, Public Record Office, London. Extracts from the following series used: F.O. 141, F.O. 142, F.O. 368 and F.O. 371.

2. St. Antony College, Oxford, Middle East Archives. A.G.M. Dickson to the Governor of the National Bank of Egypt, May 27, 1950.

3. St. Antony College, Oxford, Middle East Archives. Ionian Bank Papers. 1929-1939.

ب. الصحف والدوريات

• باللغة العربية

١. **الأفكار**. القاهرة: ١٩٢٠.

٢. **الأهالى**. القاهرة: ١٩١٤-١٩٢١.

٣. **الأهرام**. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٢.

٤. **الأحرار الدستوريون**. القاهرة: ١٩٣١.

٥. **الأخبار**. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٣.

٦. **البلاغ**. القاهرة: ١٩٣٧-١٩٣٩.

٧. **الهلال**. القاهرة: ١٩٢٨.

٨. **الجريدة**. القاهرة: ١٩٠٧-١٩١٤.

٩. **الوقائع المصرية**. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٤١.

١٠. **اللواء المصرى**. القاهرة: ١٩٢١.

١١. **مجلة الغرفة التجارية المصرية**. القاهرة: ١٩١٨.

١٢. **مصر**. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٢.

١٣. **المصرى**. القاهرة: ١٩٣٧-١٩٣٩.

١٤. **المقطم**. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٤٠.

١٥. **النظام**. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٣.

١٦. **السياسة الأسبوعية**. القاهرة: ١٩٢٧.

obeikandl.com

١٧. **وادى النيل**. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٠.
١٨. **الوفد المصرى**. القاهرة: ١٩٣٦-١٩٣٩.
١٩. **الوطن**. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٤.

• **باللغات الأجنبية**

1. **The Economist**. London: 1937-1939.
2. **International Cotton Bulletin**. Manchester: 1936-1940.
3. **The Times of London**. London: 1937-1939.

ج. المطبوعات الرسمية

• **باللغة العربية**

١. الحكومة المصرية. مجلس النواب. **مجموعة مضابط مجلس النواب**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٢-١٩٤١.
٢. مجلس الشيوخ. **مجموعة مضابط مجلس الشيوخ**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٢-١٩٤١.
٣. مجلسى الشيوخ والنواب. **الأوراق السرية الخاصة ببنك مصر ١٩٤١**. (مذكرة) ٩٣ صفحة.
٤. **مضابط الجمعية العمومية المصرية ١٩١٠**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩١١.
٥. **تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٨**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٥.

• **باللغات الأجنبية**

1. Gouvernement Egyptien. **La Legislation en Matiere immobiliere en Egypte**. Cairo : Imprimerie Nationale, 1910.
2. Great Britain, Foreign Office, Cmd. 957, **Egypt No. 1: Reports by His Majesty's Agent and Counsel-General on the Finances, Administration and Conditions of Egypt and the Soudan (1900-1914)**. London: HMSO.
3. Great Britain, Foreign Office, Department of Overseas Trade. **Reports on the Economic and Financial Situation of Egypt 1927**. London: HMSO, 1927.

د. كتب ومقالات

• **باللغة العربية**

١. على عبد الرازق. من آثار مصطفى عبد الرازق. القاهرة: مطبعة دار المعارف، ١٩٥٧.
٢. بنك مصر. **تقرير مجلس الإدارة للجمعية العمومية لحملة الأسهم ١٩٢٠-١٩٤١**. القاهرة: مطبعة مصر. ١٩٢٠-١٩٤١.
٣. مكتب البحوث الاقتصادية. **تقرير إنشاء الصناعة الأهلية فى مصر**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٩.
٤. **اليوبيل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠**. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٥. بنك التضامن المالى. **اليوبيل الذهبى لشركة التعاون المالى والتجارى ١٩١٠-١٩٦٠**. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٦. راشد البراوى ومحمد عليش. **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث**. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٤.

٧. أ. ى. قورشلى. **استثمار رأس المال الأجنبى فى الشركات المصرية والدين العام**. الورقة الفنية لوزارة المالية رقم ١٢. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٣٦.

٨. **الدليل المصرى ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠**. القاهرة: الشركة الشرقية للطباعة، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠.

٩. عاصم الدسوقى. **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢**. القاهرة: مطبعة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

١٠. عبد العزيز حافظ الدنيا (محرر). **رسائل تاريخية من مصطفى كامل لفؤاد سالم حجازى**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

١١. مصطفى كامل الفلكى. **طلعت حرب: بطل الاستقلال الاقتصادى**. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٩٤٠.

١٢. المؤتمر المصرى الأول. **مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول**. (٢٩ أبريل- ٤ مايو ١٩١١). القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١.

١٣. فرج سليمان فؤاد. **الكنز الثمين لعظماء المصريين**. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٧.

١٤. عبد الغنى الغنام. **الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع**. القاهرة: مطبعة العلوم، ١٩٣٩.

١٥. على الجريتلى. **هيكل الصناعة الحديثة فى مصر**. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨.

١٦. **تاريخ الصناعة فى مصر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢.

١٧. محمود الهجرسى، **طلعت حرب: مسرحية إذاعية من راديو صوت العرب**. القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٥.

١٨. رؤوف عباس حامد. **النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧-١٩١٤**. القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣.

١٩. عبد المقصود حمزة. **الدين العام فى مصر ١٨٥٤-١٨٧٦**. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٤.

٢٠. محمد طلعت حرب. **فصل الخطاب عن المرأة والحجاب**. القاهرة: مطبعة الترقى، ١٩٠١.

٢١. **علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريون أو بنك الأمة**. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١١.

٢٢. **مجموعة خطب محمد طلعت حرب**. ثلاثة أجزاء. القاهرة: مطابع مصر، بدون تاريخ.

٢٣. **قناة السويس**. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١٠.

٢٤. **تربية المرأة والحجاب**. القاهرة: مطبعة الترقى، ١٨٩٩.

٢٥. **تاريخ دول العرب والإسلام**. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة جريدة ترك، ١٩٠٥.
٢٦. محمد صبحى خليل. **تاريخ الحياة النيابية فى مصر**. أربعة أجزاء. القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٩.
٢٧. عمر بك لطفى. **مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول ١٩١٠**. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١.
٢٨. حافظ محمود وآخرون. **طلعت حرب**. القاهرة: شركة مصر للطباعة، ١٩٣٦.
٢٩. شركة مصر للغزل والنسيج. **تقرير مجلس الإدارة للجمعية العمومية لحملة الأسهم ١٩٣١-١٩٤٤**. القاهرة: مطبعة مصر. ١٩٣١-١٩٤٤.
٣٠. على مبارك. **الخطط التوفيقية**. أربعة أجزاء. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٨٨٧-١٨٨٩.
٣١. حفنى ناصف وآخرون. **المجموعة الثانية من الخطب التى ألقيت فى نادى دار العلوم فى موضوع الربا**. القاهرة: مطبعة الواعظ، بدون تاريخ (تقريبا عام ١٩٠٨).
٣٢. عبد الرحمن الرافعى. **عصر إسماعيل**. جزءان. القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٢.
٣٣. **نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمرتها فى مصر وأوربا**. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩١٤.
٣٤. **ثورة سنة ١٩١٩**. جزءان. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥٥.
٣٥. محمد رمزى (محرر). **القاموس الجغرافى للبلاد المصرى**. ثلاثة أجزاء. القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٠.
٣٦. محمد رشدى. **التطور الاقتصادى فى مصر**. جزءان. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢.
٣٧. أحمد شفيق. **مذكراتى فى نصف قرن**. ثلاثة أجزاء. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦.
٣٨. الشركة الشرقية لنشر الإعلانات بالقاهرة. **الدليل المصرى ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠**. القاهرة: الشركة الشرقية للطباعة، ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠.
٣٩. إسماعيل صدقى. **مذكراتى**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠.
٤٠. خير الدين الزركلى. **الأعلام: قاموس التراجم**. اثنا عشر جزءا. بيروت: بدون ناشر، بدون تاريخ نشر. الطبعة الثالثة.

• باللغات الأجنبية

1. Abdel-Malek, Anouar. **Egypt: Military Society**. New York: Vintage, 1968.
2. Abu-Lughod, Ibrahim. "The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the 'Urabi Revolt." **The Middle East Journal**. 12 (summer 1967): 325-344.
3. Amin, Samir. **Accumulation on a World Scale: A Critique to the Theory of Underdevelopment**. New York: Monthly Review Press, 1974.
4. Artin, Yacub. **L'Instruction publique en Egypte**. Paris : Ernest Leroux, 1890.
5. Baer, Gabriel. **A History of Landownership in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1962.
6. **Studies in the Social History of Modern Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1969.
7. Baran, Paul. **The Political Economy of Growth**. New York: Monthly Review Press, 1957.

8. Berque, Jacques. **Egypt: Imperialism and Revolution**. New York: Praeger, 1972.

9. . **Histoire Sociale d'un village Egyptian au XIVeme siecle**. Paris: Mouton/Ecole Practique des Hautes Etudes, 1957.

10. Binder, Leonard. **In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1978.

11. Boinet, A. **Geographie economique et administrative de l'Egypte**. 3 vols. Cairo: Imprimerie Nationale, 1902.

12. Berner, Robert. «The Origins of Capitalist development : A Critique of Neo-Smithian Marxism» **New Left Review** 104 (July-August 1977): 25-92.

13. Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercise 1892-1920.** Cairo: n.p., 1893-1921.

14. Cromer, Earl of. **Modern Egypt.** 2 vols. London: Macmillan and Co., 1908.

15. Davis, Ralph. "English Imports from the Middle East, 1580-1780" in M. A. Cook (ed.) **Studies in the Economic History of the Middle East**. London: Oxford University Press, 1970.

16. Dowson, E. M. and J. I. Craig. **Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909**. Survey Department Publication No. 21, Ministry of Finances. Cairo: National Printing House, 1910.

17. Frank, A. G. **Capitalism and Underdevelopment in Latin America.** New York: Monthly Review Press, 1967.

18. "Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology" in A. G. Frank (ed.) **Latin America: Underdevelopment or Revolution**. New York: Monthly Review Press, 1969. pp. 21-94.

19. Gerschenkron, Alexander. **Backwardness in Historical Perspective**. Cambridge, Mass.: The Belknap Press, 1966.

20. Goldschmidt, Arthur, Jr. "The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919." In P. M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1968.

21. Gran, Peter. **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840**. Austin: University of Texas Press, 1979.

22. Harb, Mohammed Talaat Bek (ed.). **L'Europe et l'Islam: M.G. Hanotaux et le Cheik Mohammed Abdoh**. Cairo: Imprimeries Jean Politics, 1905.

23. Herschlag, Zvi. **Introduction to the Modern History of the Middle East**. Leiden: E. J. Brill, 1964.

24. Hussein, Mahmoud. **Class Conflict in Egypt 1945-1970.** New York: Monthly Review Press, 1973.

25. Kaplan, Barbara H. (ed.). **Social Change in the Capitalist World Economy**. Beverly Hills and London: Sage Publications, 1978.

26. Kazziha, Waleed. "The Evolution of the Egyptian Political Elite, 1907-1921: A Case study of the Role of the Large Landowners in Politics" Unpublished Doctoral Dissertation, University of London, Department of Politics, 1970.

27. Kemp, Tom. **Theories of Imperialism.** London: Dobson, 1967.

28. Khedival Agricultural Society. **Yearbook of the Khedival Agricultural Society, 1909**. Glasgow: Robert Maclehose and Co. 1910.

29. Laclau, Ernesto. Capitalism and Feudalism in Latin America. **New Left Review**. 67 (May-June 1971):19-38.

30. Landau, Jacob. **Jews in Nineteenth Century Egypt**. New York: Praeger, 1972.

31. **Parties and Parliaments in Egypt**. Tel Aviv: Oriental Publishing Co., 1953.

32. Landes, David. **Bankers and Pashas**. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958.

33. Lenin, V. I. **Imperialism: The Highest Stage of Capitalism**. Moscow: Progress Publishers, 1968.

34. Levy, Clement (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt**. Alexandria: Procaccia Printing Works, 1937-1941.

35. Lewis, Bernard. **The Emergence of Modern Turkey**. London: Oxford University Press, 1961.

36. Loutfy, Omar Bey. "Note sur le premiere cooperative de credit fondee par decret khedival du 27 janvier 1910." **L'Egypte Contemporaine** 1 (1910): 377-79.

37. Marx, Karl. **Capital**. Moscow: Progress Publishers, 1965.

38. **On Colonialism**. Moscow: Progress Publishers, 1959.

39. Mazuel, Jean. **Le Sucre en Egypte**. Cairo: E. and R. Schindler, 1937.

40. Moore, Barrington, Jr. **Social Origins of Dictatorships and Democracy**. Boston: Beacon Press, 1966.

41. Moore, C.H. "Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt." **Comparative Politics** 6 (January 1974).

42. Mustafa, Ahmed abdel-Rahim. "The Breakdown of the Monopoly System in Egypt after 1840." In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.

43. O'Brian, Patrick. "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt: 1821-1962". In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.

44. Owen, E.R.J. "Agricultural Production in Historical Perspective: A Case Study of the Period 1890-1939." In P. J. Vatikiotis (ed.) **Egypt Since the Revolution**. New York: Praeger,1968.

45. **Cotton and the Egyptian Economy**. London: Oxford University Press, 1969.

46. Politi, Elie. **Annuaire des societes egyptiennes par actions 1930-1941**. Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 1930-1941.

47. Radwan, Samir. **Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882-1967**. London: Ithaca Press, 1974.

48. Richards, Alan. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882." **Review** 1, no.2 (fall 1977).

49. "Technical and Social Change in Egyptian Agriculture: 1800-1914." Mimeograph.

50. Rivlin, H.A.B. **The Agriculture Policy of Muhammed Ali in Egypt.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.

51. Rodinson, Maxime. **Islam and Capitalism**. New York: Pantheon Books, 1974.

52. El Sayed, Afaf Loutfi. "The Role of the ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century." In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.

53. Scholch, Alexander. **Agypten den Agyptern! – Die Politische und Gesellechaftliche Krise der Jahre 1878-1882 in Agypten**. Freiburg: Atlantis Verlag, 1972.

54. "Constitutional Development in Nineteenth Century Egypt – A Reconsideration." **Middle Eastern Studies** 10 (January 1974).

55. Shaw, Stanford. "Landholding and land-tax in Ottoman Egypt." In P. M. Holt (ed.), **Political and Social Change in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1968.

56. Sweezy, Paul, Maurice Dobb, H.K. Takabashi, Rodney Hilton and Christopher Hill. **The Transition from Feudalism to Capitalism.** New York: Science and Society, 1967.

57. Wallerstein, Immanuel. **The Modern World System**. New York: Academic Press, 1974.

58. "The Rise and Future Demise of World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis." **Comparative Studies in Society and History** 16 (January 1974): 387-415.

59. Warren, Bill. **Imperialism: Pioneer of Capitalism**. New York: Schocken Bocks, 1981.

60. Weiner, Lionel. **L'Egypte et ses chemins de fer.** Brussels: n.p., 1932.

61. Willcocks, W. **Egyptian Irrigation**. 2nd edition. London: E. and F. N. Spon, 1899.